المعاملات الغررية في العملات الرقمية المشفرة

دراسة فقهية في المستحدثات المالية المعاصرة

الاستاذ المساعد الدكتور
بتول فاروق محمد علي
جامعة الكوفة ـ كلية الفقه
batolfaroq@yahoo.com

Ghurari transactions in encrypted digital currencies

A jurisprudential study of contemporary financial innovations

Asst. prof. Dr.
Betool Farooqh Al-Hessoon
University of Kufa - Faculty of Jurisprudence

الملخص:-

لا يخفى على اغلب المتابعين للشأن المالي العالمي صعود العملات الرقمية في التداولاًت المالية الحالية، وبالرغم من حداثة هذه العملات التي صدر اول انموذج لها عام ٢٠٠٩م، الا انها ارتفعت من حيث القيمة المالية بسبب حجم المبيعات والتداولاًت في المراهنات المالية العالمية، وهذه العملات تكونت نتيجة خوارزمية معينة تم اعتمادها رقميا وعبر التداول في شبكة الانترنت، التي تغلغلت لكل الدول فصارت عملة رقمية غير خاضعة لدولة معينة اوبنك معين، و لا تخضع للرقابة الحكومية وغير الحكومية، فهناك من يعدها عملة تُستخدم للجريمة المنظمة، وهناك من يراها عملة حرة تعطي مساحة من الحرية للتداول الحر، بعيدا عن تحديدات وتدخلات الدول أو البنوك المركزية فيها، وهي عملة تستمد قيمتها من ثقة المشترين لها والطلب المتزايد عليها. ولذلك فهي سريعة التذبذب وهذا عيبها الاكبر، -فمن المؤكد أن تذبذب أسعار البتكوين(bait coin)، وهي ابرز عملة رقمية اليوم-، يمثل عائقا امام اعتمادها كليا عند الدول والشركات والافراد، ومن هنا لابد ان يتدخل الحاكم الشرعي في الدول الاسلامية، وفي خارجها، في بيان الحكم الفقهي لهذه المعاملات، وذلك عبر إجراء بحوث ودراسات فقهية متعددة ليعطي حكما يتماشى مع مقولة: لكل واقعة حكم، ولأهمية هذا الموضوع المالي المستجد، الذي لم يكن موجودا أبان عصر المعصومين d .

الكلمات المفتاحية: العملات المشفرة، الرقمية، الغرر، المعاملات، المال، الفقه.

Abstract:-

It is not a secret to most observers of global financial affairs that the rise of digital currencies in the current financial trades, and despite the novelty of these currencies whose first model was issued in 2009 AD, they rose in terms of financial value due to the volume of sales and trades in global financial betting, and these currencies were formed as a result A certain algorithm was adopted digitally and through circulation on the Internet, which penetrated all countries and became a digital currency that is not subject to a specific country or bank, and is not subject to governmental and non-governmental control. There are those who consider it a currency used for organized crime, and others see it as a free currency that gives space of freedom It is a currency that derives its value from the confidence of buyers and the increasing demand for it. Therefore, it fluctuates quickly, and this is its biggest drawback, - it is certain that the fluctuation in the price of Bitcoin (baitcoin), which is the most prominent digital currency today - represents an obstacle to its complete adoption by countries, companies and individuals, and from here the legitimate ruler must intervene in Islamic countries, and abroad, In explaining the jurisprudential ruling for these transactions, by conducting several researches and jurisprudential studies to give a ruling in line with the saying: for every fact there is a ruling, and because of the importance of this emerging financial issue, which did not exist during the era of the infallibles, peace be upon them.

Keywords: crypto-currencies, digital, Gharar, transactions, money, jurisprudence.

المقدمة:ـ

يعلم اغلب المعنيين بالمال ان العملات الرقمية المشفرة بدأت تكتسح المعاملات المالية المعاصرة في الوسط الاقتصادي (الشبابي)، فالشاب الباحث عن المال يقضي وقتا طويلا امام الشاشات الرقمية للقيام بالمضاربات بهذه العملات غير الملموسة. والعملات الرقمية هي عملات مشفرة حديثة الإنشاء، ليس لها وجود حقيقي في الخارج، اعترفت بها بعض الدول، والشركات الخاصة، والبعض يتداولها لتكون اموالا حقيقية بعد عملية التعدين، الذي "يشبه إلى حد ما تعدين المعادن الثمينة، في حين أن عمال مناجم المعادن الثمينة سيكشفون عن الذهب أو الفضة أو الماس، فإن عمال مناجم العملات الرقمية سيطلقون عملات معدنية رقمية جديدة للتداول، لكي تتم مكافأة المعدّنيين بعملات معدنية جديدة، فإنهم يستخدمون قوة معالجة الحاسوب لحل المعادلات الرياضية المعقدة في شكل تجزئات تشفير، وبمجرد حل المعادلات تضاف إلى شبكة عامة من المعاملات تسمى البلوكتشين.

يعتقد ان هذه العملات وهذه التقنية سوف تنتشر بشكل كبير في قطاع المال، والعالم يتجه إلى نوع جديد من التعاملات المالية والعملات النقدية. ومع التقلب الكبير لهذه العملات كان لابد من معرفة الحكم الشرعي، الفقهي لهذه المعاملات المستحدثة والتي اخذت اعتبارها من اعتراف الناس بها، والتي تخضع إلى عمليات معقدة وتتبع للعملاء وسير العملة من البائع إلى المشتري بما يسمى بالتعدين.

ومن هنا جاء البحث على ثلاثة مباحث:

يخصص المبحث الأول منه إلى التعريف بالعملات الرقمية، وبالمعاملات الغررية ومدى انطباق هذا العنوان (الغرر) على التعامل مع العملة الرقمية المشفرة.

والمبحث الثاني: يتناول أهم التعاملات الرقمية الحالية وكيفية أدائها المالي، والتقلبات في سعر العملة الرقمية، وصحة كونها ثمنا للسلع(الاعيان والمنافع والحقوق).

المبحث الثالث: يتناول المعاملات الغررية في العملة الرقمية وهل يمكن جعلها ثمنا أو مثمنا؟

وهل تعد هذه التعاملات فيها جهالة وخطورة مالية، من خلال ذكر أهم آراء فقهاء

الامامية وغيرهم تجاه العملات هذه، من خلال ذكر الحكم الاولي لهذه الاموال، والعنوان الثانوي في حالة الضرورة واحتياج المسلمين لهذا النوع من المعاملات.

ثم ذكر الخلاصة والخاتمة، وأهم استنتاجات البحث.

أهم مصادر البحث: في مجال العملات الرقمية سيكون الاعتماد على نشرات الاخبار المالية والمواقع الاقتصادية والفديوات الموثقة والتي لها سمة اكاديمية معروفة بالدرجة الأولى لحداثة الموضوع وعدم تأليف كتب كثيرة به ، اما الموضوعات الفقهية مثل مفهوم الغرر واحكامه فيعتمد البحث على كتب الفقه المعروفة عند الفقهاء.

منهجية البحث:

سيعتمد البحث المنهج الوصفي، في عرض مادته العلمية.

أهم اسئلة البحث:

١- هل الفقه الاسلامي استجاب إلى المتغيرات المتسارعة في حقل المال والتكنلوجيا ويجيب على الاسئلة ومدى مرونته في ذلك؟

٢- هل الاصل هنا الاباحة؟، أم يتم الاعتماد على سد الذرائع؟، فيتم اغلاق باب قد يبدو لنا كمسلمين معاصرين - غامضا؟

٣- ماذا لو كانت هذه العملات وسيلة ناجعة لكسر حصار الدول العظمى المفروض على بعض الدول الاسلامية، لكون هذه العملات يتم تداولها بحرية تامة بعيدا عن رقابة الدول والبنوك المركزية.

٤- ماذا لو كانت هذه العملات تحول واقع حال كثير من الشباب الباحث عن العمل والمال لغرض تطوير حياته وبالتالي تطوير البلدان؟

أهمية البحث:

لغرض معالجة القضايا المستجدة في الواقع الحياتي، يحتاج هذا الموضوع إلى اجراء بحوث مستمرة للوصول إلى حقيقة هذه التعاملات واهميتها في عالم المال والاعمال. فهل هذه العملات فقاعة سرعان ما تفقع أو سحابة صيف عابرة سرعان ما تتبخر في عالم المال

أم العكس؟

يرى المسلمون أن الفقه الإسلامي يواكب تطورات العصور وتغيراتها ويعطي إجاباته بعد دراسة الموضوع وتنقيحه وتحرير محل النزاع فيه ، فهذا البحث اطلالة على هذا الموضوع لمعرفته عن كثب.

المبحث الأول

تحديدات نظرية لاهم مصطلحات البحث

أولاً: تعريف العملات الرقمية المشفرة: Crypto currencies

عبارة عن عملة رقمية تستخدم في "علم التعمية" بغرض أمني لحماية التعاملات الافتراضية والتحكم بإنشاء وحدات جديدة ولذلك صعب أن تزيف تلك العملة، وتعتبر وسيط للتبادل الأفتراضي (ألكترونيا) وأيضا فرعا من **العملة البديلة**[١].

أما معنى التعمية أو التشفير (Encryption :) يتناولها "علم المعلومات " التي تكون بشكل نص بسيط عند التخزين على وسائط التخزين المختلفة أو عند نقلها على شبكات **إلى نص مجرد** (plaintext) بحيث تصبح غير مقروءة لأحد باستثناء من يملك معرفة خاصة أو مفتاح خاص لإعادة تحويل النص المشفر إلى نص مقروء. عملية الفك هذه تتم عن طريق ما يدعى " **مفتاح التشفير** ". نتيجة عملية التشفير تصبح المعلومات مشفرة وغير متاحة لأي أحد لأغراض سرية عسكرية أو سياسية أو أمنية [٢]. وتسمى أيضاً بالنقود الرقمية المشفرة أو النقود الإلكترونية أو العملات الإلكترونية المشفرة وتكون عبارة عن نوع من العملات المتاحة على شكل رقمي مشفر أو معماة فقط وليس لها وجود مادي مثل الأوراق النقدية أو المعدنية، ومع ذلك يكون لها نفس الخصائص في العملات المالية الأخرى، فيتم عليها المعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود؛ بل يمكن أن تستخدم في شراء السلع والخدمات المختلفة؛ فهي رصيد مالي مسجل إلكترونياً على بطاقة ذات قيمة مخزنة على جهاز آخر ويتم تداولها عبر الإنترنت، كما يمكن أن يكون لها نقطة مركزية للعرض النقدي تجعلها أموالاً رقمية مستقرة، وهناك بعض العملات اللامركزية ويتم التحكم في العرض النقدي عبر مصادر مختلفة[٣].

وهناك عملات الكترونية لكنها غير مشفرة ممكن ان تصدرها الدول مثل الدولار

الالكتروني الذي يزمع إصداره البنك الفيدرالي الامريكي، وهي عمله رقمية تصدرها الدول على أنها أحد أشكال العملات أو وسائل تبادل المنفعة والتي تقدم خصائص مماثلة للعملات المادية الملموسة، ولكنها تكون رقمية وليست ملموسة، وتسمح بالمعاملات الفورية والشراء والبيع مثل العملات الملموسة[٤]."

إن العملة الرقمية الشفرة هي برنامج حاسوب Software، لا مركزي، أي أنه لا يتم تنصيبه أو بناءه على جهاز واحد بعينه إنما هو موزع مما يعني أنه يتم استضافته على العديد من أجهزة الكمبيوتر للعديد من الأفراد في جميع أنحاء العالم بدلاً من الاستضافة على خادم server واحد من قبل فرد بعينه أو شركة محددة [٥].

وقد عبر السناتور الأمريكية إليزابيث وارين: إن "العملات المُشفرة هي بمثابة بنك الظل الجديد" [٦] حيث أن جميع القرارات تكون تلقائية ومبرمجة مسبقاً.

وعلى الرغم من أن البعض يعتقد أن العملات الرقمية هي نوع واحد فقط وهو البيتكوين؛ "إلا أنها أنواع كثيرة جداً، فوفقاً لموقع ((CoinMarketCap.com)) المتخصص في العملات الرقمية، فهنالك أكثر من ٦٧٠٠ عملة رقمية يتمّ تداولها عبر شبكة الإنترنت في مختلف الدول حول العالم، كما أن هناك العديد من الشركات التي بدأت بإصدار عملتها الرقمية الخاصة والتي يمكن استخدامها لشراء الخدمات والمنتجات للشركة، لكن مع ذلك تكون هناك أنواع هي الأشهر والأكثر تداولاً في العالم، وهي الآتي:

١- البيتكوين Bitcoin BTC

هي عبارة عن عملة افتراضية ليس لها وجود مادي حقيقي، ولكنها الأكثر تداولاً في العالم على الرغم من استخدامها في معاملة العملات المشفرة والمعاملات غير القانونية، وغسيل الاموال، حيث إنها توفر المال بلا اسم فلا يمكن معرفة مالكي هذه العملة أو أي معلومات عن هويتهم." و لكن مع كثرة استخدام مواطني الدول لهذه لعملة (البيتكوين) اضطرت العديد من الدول للاعتراف بها، وأصبح التعامل معها بشكل رسمي، ولكن بما يخدم مصالحها وتحت مراقبة وتتبع الوكالة المالية المركزية في بعضها.

يمكن فهم البتكوين على أنه شركة ناشئة ومستقلة توفر شكلاً جديداً من النقد وشبكة

مدفوعات جديدة. فلا يوجد هيكل شركة أو مجلس إدارة لهذه الشركة [٧].

٢- الأثريوم Ethereum ETH

من أشهر العملات الرقمية التي تحاول منافسة البتكوين، وتم إنشاؤها في عام ٢٠١٥ ولم يكن لها تداول قوي حتى عام ٢٠١٦ عندما اجتمعت ٥٠٠ شركة ثرية لمناقشة وتوحيد الجهود لتطوير شبكة التكنولوجيا وتم دعم هذه العملة لتكون وجهة للعملات الرقمية بين الشركة وتسرع اللامركزية في الاقتصاد العالمي.[٨] " وتتميز هذه العملة بتقلباتها، إلا أنه يمكن استخدامها كأصل مالي للمتداولين، حيث تتميز عن البيتكوين بأنها تتيح للمتعاملين تشغيل أي برنامج للوصول إليها عبر التطبيق اللامركزي ولا يتم التحكم فيها من قبل أي نظام فردي أو مركزي؛ لذا تكون من الاستثمارات التكنولوجية الملاءمة بين الشركات.

٣- التيثر Tether USDT

هي عملة رقمية تعمل على تحويل العملات المعترف بها مثل الدولار أو اليورو إلى عملة رقمية تتبع بروتوكولاً معروفاً وهو ((Omni Layer)) في منصة التداول، ويعود ظهورها الأول إلى عام ٢٠١٤ ومقرها في هونغ كونغ. وكل عملة منها تكون مدعومة بدولار أمريكي واحد، ما يعني أن احتياطات الدولار الأمريكي تكون بمقدار متساوٍ مع العملات، والغرض منها هو الجمع بين العملات الرقمية والعملات الثابتة مثل الدولار.

٤- بينانس كوين BNB Binance Coin

هي عملة مشفرة تستخدم كوسيط عند تبادل الأموال من عملة إلى أخرى، تم تأسيسها عام ٢٠١٧، لشركة صينية تسمى Beijie Technology في هونغ كونغ، والتي تدير بورصة Binance إحدى أنجح البورصات في العالم في العملات المشفرة الرائدة والمعروفة.

٥- دوغكوين Dogecoin DOGE

عُملة مشفرة تم تأسيسها عام ٢٠١٣، وهي عبارة عن نظام دفع فوري ورخيص وممتع لا يحتوي على التكاليف التي تنطوي عليها المعاملات المصرفية، وهي في الأساس نسخة معدلة من عملة بيتكوين الشهيرة.

هذه أهم العملات الرقمية الحرة، التي لا تخضع للبنوك المركزية للدول، ويوجد نوع ثان من العملات الرقمية مثل الدولار الامريكي الرقمي، والعملات الرقمية للبنوك المركزية للدول: "تُواصل حكومات العديد من الدول، ولاسيما الحكومة الصينية، تجربة العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs). تتقدم العملة الرقمية "Money 3.0" بسرعة فائقة، وفي ظل التقرير الأبيض الذي أصدره مؤخراً بعنوان "الدولار الأمريكي في عصر التحول الرقمي، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، المُتخلف بوضوح، يُلقي بثقله ولو بشكل ضئيل". يُعد تحفظ بنك الاحتياطي الفيدرالي على الدولار الرقمي مفهوما نسبيا، فهو اشترط أن يوفر "فوائد على نحو أكثر فعالية من الأساليب الأخرى، وهذا يعني على الأرجح العملات الرقمية المُستقرة المرتبطة بالدولار والحسابات المصرفية القائمة. على سبيل المثال، تتلخص إحدى الفوائد المزعومة للدولار الرقمي في توفير "التسديد الفوري" للمدفوعات الصغيرة[٩]."

بعد هذا العرض المختصر، صار واضحا، معنى العملات المشفرة وأهم العملات المتداولة.

ثانياً: المعاملات الغررية

تعريف الغرر في الفقه الإسلامي:

أ- الغرر لغة: الخطر، وهو تعريض المرء نفسه أو ماله للهلاك من غير أن يعرف[١٠]، وقال الجرجاني: الغرر ما يكون مجهول العاقبة لا يدرى أيكون أم لا[١١]. وورد في معجم لسان العرب: " والغَرَرُ الخَطَرُ. ونهى رسول اللَّه،صلى الله عليه وسلم، عن بيع الغَرَرِ وهو مثل بيع السمك في الماء والطير في الهواء. والتَّغْرير: حمل النفس على الغَرَرِ، وقد غرَّرَ بنفسه تَغْرِيراً وتَغِرّة كما يقال حَلَّل تَحْلِيلاً وتَحِلَّة وعَلَّل تَعْلِيلاً وتَعِلّة، وقيل: بَيْعُ الغَرَرِ المنهيُّ عنه ما كان له ظاهرٌ يَغُرُّ المشتري وباطنٌ مجهول، يقال: إِياك وبيعَ الغَرَرِ؛ قال: بيع الغَرَرِ أَن يكون على غير عُهْدة ولا ثِقَة. قال الأَزهري: ويدخل في بيع الغَرَرِ البُيوعُ المجهولة التي لا يُحيط بكُنْهِها المتبايعان حتى تكون معلومة."

في الصحاح: ((الغِرّة: الغفلة. والغارّ: الغافل، واغتَرَّهُ: أي أتاه على غِرَّة منه، واغترّ بالشيء: أي خدع به))[١٢].

ويأتي بمعنى الخديعة كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾ لقمان / ٣٣.

الغرر اصطلاحا:

ذكر صاحب الجواهر الغرر في الإجارة والبيع المنهي عنه في الاحاديث النبوية: "إنّ المنساق من الغرر المنهي عنه الخطر من حيث الجهل بصفات المبيع ومقداره، لا مطلق الخطر الشامل لتسليمه وعدمه، ضرورة حصوله في بيع كلّ غائب، خصوصاً إذا كان في بحر ونحوه، بل هو أوضح شيء في بيع الثمار والزرع ونحوهما، وبالجملة: لا تكون مخاطرة في بيع ما يكون مجهولاً بالإضافة إلى التسليم، خصوصاً بعد الجبر بالخيار عند التعذّر المحتمل[١٣]" استخدم صاحب الجواهر الغرر في سياقه اللغوي وهو الخطر والجهالة، اغلب الفقهاء متفقون على أخذ " الجهالة " في معنى الغرر، سواء تعلق الجهل بأصل وجوده، أم بحصوله في يد من انتقل إليه، أم بصفاته كما وكيفا[١٤]. وعقد الغرر في القانون الاردني: "هو العقد الذي لا يمكن لا أحد طرفيه ان يحددا وقت ابرامه قيمة ما يعطيه أو ما يأخذانه، اذ يتوقف تحديد هذه القيمة على أمر مستقبل غير محقق الوقوع على اي احتمال[١٥] والبيع الغرري قد يحصل في العملات الرقمية مثلا ان تختفي الخوارزميات أو تضيع كلمات السر أو يعطل الجهاز الذي به هذه المعلومات الرقمية التي تحدد قيمة ما يملكه الشخص منها، وبالتالي تضيع معها الاموال التي بذلها في شراء هذه العملات، كذل التذبذب الكبير في القيمة، وعدم الاستقرار يجعلها غير قابلة لان تكون ثمنا.

المعاملات الغررية: هي عقود البيع والشراء والرهن والاجارة والوصية فاذا كانت بها جهالة وخطر فأنه يمنعها من ان تحقق شروط الثمن والمثمن في العقود.

وعقود الغرر، في المبيع، الذي هو ابرز مصداق له، فاذا كان البيع يعرف: هو مبادلة مالٍ بمال لغرض التملك.

ويعرف الغرر: هو ما لا قدرة على تسليمه فيسمى معدوماً.

فيكون البيع باطلاً في هذه الحالة ، لاستحالة تنفيذ البائع ما التزم به من تسليم المبيع للمشتري.

ويعرف "الغرر ما كان مستور العاقبة".

"وقال القرافي من المالكية: أصل الغرر: هو الذي لا يدرى هل يحصل أم لا كالطير في الهواء والسمك في الماء[١٦].

وقال الشيرازي الشافعي: الغرر: ما انطوى عنه أمره وخفي عليه عاقبته[١٧].

وقال الإسنوي الشافعي: الغرر: هو ما تردد بين شيئين أغلبهما أخوفهما[١٨].

وقال ابن تيمية: الغرر هو المجهول العاقبة. وقال ابن القيم: هو ما لا يقدر على تسليمه، سواء أكان موجوداً أو معدوماً كبيع العبد الآبق، والبعير الشارد، وإن كان موجوداً[١٩].

وقال ابن حزم: ما لا يدري المشتري ما اشترى، أو البائع ما باع[٢٠].

والخلاصة: أن بيع الغرر: هو البيع الذي يتضمن خطراً يلحق أحد المتعاقدين، فيؤدي إلى ضياع ماله[٢١]. وعرفه الأستاذ الزرقاء فقال: هو بيع الأشياء الاحتمالية غير المحققة الوجود أو الحدود، لما فيه من مغامرة وتغرير يجعله أشبه بالقمار. والغرر الذي يبطل البيع: هو غرر الوجود: وهو كل ما كان المبيع فيه محتملاً للوجود والعدم. أما غرر الوصف فمفسد للبيع[٢٢] ، كما عرفنا في شرائط الصحة.

الغرر إذن: هو الخطر بمعنى أن وجوده غير متحقق، فقد يوجد وقد لا يوجد، وشبهوا له بالسمك في الماء أو الطير في الهواء.

بعد هذه التعريفات لكل من العملات الرقمية المشفرة، والغرر، يكون مجال البحث قد اتضح في انه يناقش شرعية هذه المعاملات الغامضة والمتقلبة والمشفرة بأرقام، ووجودها افتراضي رقمي ولا يكون ملموسا، وطريقة اكتسابه وبيعه غير معروفة للجميع، وبه جهالة غالبة حين تتقلب بشكل سريع بحيث لا يمكن ان تكون ثمنا للمثمن.

المبحث الثاني

العملات الرقمية المشفرة وماليتها

يتناول هذا المبحث العملات الرقمية المشفرة، وكيف نشأت، وكيف الحصول عليها وهل لها مالية يعتد بها، وهل فيها غرر وجهالة؟

قلّت في الفترة الاخيرة التعاملات النقدية المعتادة ليصبح محلها التعاملات والمدفوعات الإلكترونية للعملات التقليدية الورقية فلم يعد الدفع نقدا و بشكل مباشر يدا بيد، بل يتم، في معظم بلدان العالم بطريقة الدفع عبر الكريدت كارت، والفيزا كارت. بعد ذلك ظهرت العملات الرقمية أو الأصول المشفرة Cryptocurrencies، على الرغم من" الشكوك التي حامت حولها في بداياتها - كونها افتراضية / إلكترونية - إلا أنها لاقت ترحيبًا وقبولا متزايدا وطلبا صعد بأسعارها إلى مستويات قياسية كان من المستحيل تخيل الوصول إليها، واتخذت طريقها إلى التعاملات المالية الدولية واضحت محط فضول واهتمام من الجميع[٢٣]".

وفكرة التعاملات الرقمية أو الإلكترونية البديلة للتعامل النقدي المعتاد بدأت في أواخر الثمانينيات تقريبا في هولندا في سلسلة محطات للتزويد بالوقود أو محطات البنزين على الطريق السريع كانت تحدث فيها سرقات كثيرة،، فحاولت الإدارة إيجاد حل لهذه المشكلة، فقامت الإدارة بالاستعانة بمجموعة من المبرمجين والمطورين لربط النقود ببطاقات خاصة يستطيع من خلالها حامليها من السائقين الراغبين في التعامل مع هذه المحطات الحصول على الوقود منها دون الحاجة للتعامل بالنقود الورقية في تلك المحطات، وبذلك لا يوجد أو على الأقل ستقل بشكل كبير النقود من المحطات تقليلا لحالات السرقة، تطورت بعدها فكرة ميلاد بطاقات النقود الذكية، التي كانت تعكس فكرة النقود المحفوظة بشكل إلكتروني مشفر في البطاقة، في حين يكون في محطة الوقود جهاز لفك تلك الشفرة، وهو نقطة المبيعات أو ما يعرف اليوم بفكرة POS أو point-of-sale. وتعتبر هذه أول صورة للنقود الإلكترونية التي تطورت لتصل إلى ما وصلت عليه الآن[٢٤].

ومع التطور التكنولوجي والمعلوماتي ولدت بروتوكولات التشفير المعقدة المبنية على مبادئ الرياضيات وهندسة الكمبيوتر المتقدمة التي تجعل من المستحيل نظريا تقريبا كسرها، والتي اعتمد عليها مبرمجي العملات الرقمية من خلال أنظمة (تكويد) معقدة للغاية تقوم بتشفير عمليات نقل البيانات لتأمين وحدات التبادل الخاصة بها، إضافة إلى قدرتها على إخفاء هوية المتعاملين فيها مما يجعل التعاملات والتحويلات وتدفقات الأموال مجهولة المصدر بما يحقق مبدأ الخصوصية الذي كان المسعى الرئيسي منذ البداية.

وبذلك يمكننا القول أن العملة الرقمية هي برنامج حاسوب Software، لكنه برنامج

لا مركزي، أي أنه لا يتم تنصيبه أو بناءه على جهاز واحد بعينه إنما هو موزع مما يعني أنه يتم استضافته على العديد من أجهزة الكمبيوتر للعديد من الأفراد في جميع أنحاء العالم بدلاً من الاستضافة على خادم server واحد من قبل فرد بعينه أو شركة محددة.

ويتم التحكم في عرض العملات الرقمية وقيمتها من خلال أنشطة مستخدميها من خلال أكواد بروتوكولات التشفير شديدة التعقيد، كل دالة وظيفية أو معاملة بداية من كيفية تسجيل المعاملات إلى كيفية تخزين البيانات تختزل في كود برمجي خاص عادةً ما يتم تخزينه في نوع من قواعد البيانات المعروفة باسم سلسلة الكتل - بلوك تشين blockchain والتي تعتبر بمثابة سجل شامل موزع محمي ومخفي لكافة بيانات ومعاملات العملة الرقمية، ومن خلال معالجة تلك الخوارزميات بشكل عام يتم منح العملة الرقمية للمستخدم الذي يضيف معاملات إلى شبكة سلسلة الكتل أو بلوك تشين blockchain وتعرف عملية إضافة المعاملات إلى blockchain التعدين Mining[٢٥].

وهذه العملات لها عدد محدود وليست قابلة للتعدين أو الطبع - كالعملات الورقية التي ممكن ان تطبع إلى ما لا نهاية - فهي تعتمد فكرة المعادن النفيسة، فكلما استخرجت اكثر، يقل وجودها، فالبتكوين كأشهر عملة مشفرة، تم تحديد سقفها ب (٢١٠٠٠٠٠٠) مليون قطعة بتكوين فقط.

ميزات العملات الرقمية[٢٦]:

١- تعمل العملات الرقمية المشفرة على تقديم ميزة، وهي عدم إمكانية فقد العملة أو تضخم قيمة العملة.

فهي تعمل على اساسيات، ومن أهمها تحديد الحد السوقي وزيادة كمية العملات الرقمية المشفرة تعمل على ارتفاع أعداد طلبها وبالتالي ترتفع قيمتها فيتماشى ذلك مع السوق، ويؤدي إلى عدم التضخم على المدى البعيد.

٢- العمل على التحكم الذاتي والصيانة المستمرة وهي من مميزات العملات الرقمية المشفرة، والتي تعتبر من الأمور الأساسية التي يجب ان تحدث لكي تحافظ على العملة، والعمل على دوامها حيث في العملات الرقمية يقوم بالحفاظ على

المعاملات التي تكون صغيرة، ويتم الحصول علي العملة نفسها في المقابل وهذا يعتبر مكافئة، حيث يتم التحديث بصورة متكررة وبصورة مستمر كما يحافظون على كافة السجلات التي تحتوي على المعاملات الدقيقة، وبالتالي يتم المحافظة على العملات الورقية التي يتم استخدامها الآن.

٣- ميزة الأمان والخصوصية وهذا يكون من الدوافع الأساسية وراء التفكير في في اختراع العملات الرقمية المشفرة، حيث تقوم سجلات شبكة بلوك تشين في بناء العملات الورقية وهي تكون مستندة من خلال الخوارزميات التي تكون مختلفة، والتي يصعب على أي شخص أن يقوم بتفكيكها وبتالي يكون التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، هي الأكثر أمانا من العملات الورقية.

٤- تقوم العملات الرقمية بإعطاء القيمة الحقيقة للعملة، حيث يتم استبدالها بالعملة الورقية، أن لكل عملة افتراضية سعر خاص بها والتي يكون من ضمنها الدولار الأمريكي والجنية الإسترليني واليورو والين.

٥- السهولة في التعامل: السماح لأي شخص في اي مكان مِن العالم بالدخول إلى محفظته و إجراء عملية تحويل الأموال في دقائق معدودة لأي شخص، وبذلك تساهم في تنشيط الحركة التجارية العالمية.

٦- انخفاض نسبة عمولات التحويل إلي أقل مستوى ممكن على العكس من نسبة العمولة التي تفرضها الأنظمة المالية التقليدية.

٧- استخدامات العملات الرقمية اثناء الحروب والمقاطعات والعقوبات الاقتصادية:

مع اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية، برزت أهمية العملات المشفّرة مثل البيتكوين، بوصفها ملاذا يستعمله الكثيرون من الطرفين المتحاربين، وتجاوز الأمر ذلك عندما أصبحت وسيلة للقتال الافتراضي.

"وكانت العملات الرقمية وسيلة الأوكرانيين لتبادل الأموال والهبات، كما استعان بها الروس كملاذ للحفاظ على أموالهم. يقول مطور العملات الرقمية علي عسكر، إن حجم التداول على العملات الرقمية ازداد بشكل ملحوظ بعد فرض العقوبات على روسيا،

ليتخطى المليار دولار في بعض الأيام.

وأضاف أن بعض التجار قاموا بإستغلال الوضع في روسيا، وباعوا البيتكوين بنسب تتراوح ما بين ٥٠- ١٠٠ بالمئة فوق سعرها المتداول، للمواطنين الروس الذين يريدون الهروب من السيولة بالدولار أو الروبل، بحثاً عن ملاذ آمن لأموالهم، بعد القيود المالية التي فرضتها روسيا.

ولفت عسكر إلى أن مَن يقوم بشراء البيتكوين اليوم في روسيا، يقوم بإخراجها من عملية التداول أو المنصة التي يستخدمها إلى المحافظ الخاصة التي ليس عليها حراسة، لتفادي ما حصل بعد العقوبات" [٢٧].

وكذلك قام الايرانيون بالتداول في العملات الرقمية المشفرة، فقد أصدرت اللجنة الاقتصادية في البرلمان الإيراني، تقريرا كشفت فيه أنه يتم تداول ٧٠٠ عملة "بيتكوين" يوميا، أي ما يعادل نحو ٤٠ مليون دولار، في السوق غير الرسمية لبيع وشراء العملات المشفرة في إيران. كان ذلك في سبتمبر ٢٠٢١، ابان العقوبات الاقتصادية الامريكية عليها، ما يجعلها وسيلة مهمة لكسر الحصار الاقتصادي عليها[٢٨].

فبعد ان كانت الحكومة تحظر استخدامها لمدة عام تقريبا(سبتمبر ٢٠٢١- سبتمبر ٢٠٢٢) ، وافقت الحكومة الإيرانية في ايلول/ ٢٠٢٢ على استخدام وتعدين العملات المشفرة لاستيراد السلع من خارج البلاد، وذلك بعد فترة وجيزة من الإعلان عن تمويل طهران أول شحنة استيراد بالعملة المشفرة، بلغت (١٠) عشرة مليون دولار. وتم الاعلان عن انه سيتم استخدامها بشكل واسع في التجارة الخارجية لإيران مع الدول الاخرى هروبا من الحصار المفروض عليها. يرى الباحث الاقتصادي الايراني غلام رضا مقدم " أن موافقة الحكومة الإيرانية على تعدين العملات المشفرة تأتي لتقليل هيمنة العملة الأميركية وتشجيع الدول الأخرى -لا سيما تلك التي تواجه عقوبات مشابهة- على "الخروج من عباءة النظام المالي السلطوي[٢٩].

عيوبها:

١- بسبب الأمان والخصوصية، يصعب على الحكومة أن تتعقب هذا النوع من

العملات الرقمية المشفرة حيث يمكن أن تستخدم في التبديل بين العملات الورقية التي يمكن استخدامها في الصفقات غير القانونية مثل تجارة السلاح والمخدرات لعدم وجود بيانات شخصية للمتداولين.

٢- تفتقر إلى ميزة الصرف لا يمكن أن يتم تداول هذا النوع من العملات التي يقوم من خلالها بتحويل العملات الرقمية المشفرة إلى عملات رئيسية من البورصات الخاصة حيث ينطبق هذا الأمر على عدد قليل من العملات الرقمية المشفرة.

٣- تلوث البيئة واستهلاك كبير للطاقة،فتعد من العملات المعقدة والتي تعمل على استهلاك قدر كبير من الطاقة والذي يصعب استخدام أي نوع من أنواع الحاسوب، فيجب ان يكون الحاسوب لدية مميزات خاصة ومبرمج على هذا النظام ويكون على أعلى مستوى.

٤- أن تتعرض البورصة إلى الاختراق حيث أن للمخترقين أن يقوموا بالتسلل عبر البيانات الخاصة بالعملاء ويكون المخترقين خبراء في هذا المجال ومحترفين بشكل كبير ويتم من خلالها سرقة كافة البيانات التي تكون مخزنة، حيث تعتبر البورصة الآن أكثر أمانا من السابق.

٥- لا تتمتع العملات الرقمية المشفرة بميزة الاسترداد والميزة الخاصة بإلغاء العملات الرقمية حيث أن التعاملات المالية والعملات الرقمية تندرج، تحت القائمة الخاصة للتعاملات المالية أو أن قام أحد الأشخاص بإرسال هذه الأموال عن طريق الخطأ فلا يمكنه ان يسترجع العملات الخاصة به، حيث يتم استخدام هذه النوع من الطرق من قبل المخترقين، وذلك لكي يتمكنوا من سلب الأموال [٣٠].

٦- ما مِن جهة رقابية يُمكن الرجوع إليها للإحتكام في حالات الغش و النصب حيث أن المستخدم مسئول بشكل مطلق و تام عن أمواله.

٧- تُعد العملات الرقمية المشفرة مشابهة إلي حدٍ ما سوق المضاربات، فالتذبذب في سعر العملات يُسبب قلقا شديدا للغاية للكثيرٍ مِن المتداولين مما ينعكس ذلك سلبا في حياتهم وسلوكهم وتعاملاتهم.

بعد هذا الاستعراض السريع لأهم مميزات العملات المشفرة يتبين ان هذه العملة وان كانت متداولة على نطاق واسع الا انها تتسم ب:

١- الغموض في نشأتها وتعدينها.

٢- والضياع بسبب فقدان البيانات.

٣- التذبذب الكبير والسريع لقيمتها المالية مما لا يجعلها ثمنا للاشياء والسلع والخدمات.

٤- الجهالة الكبيرة لهذه العملات واختراعها وتعدينها وتعقيد ذلك بشكل كبير للمستخدمين.

٥- قيمتها اعتبارية وليست ذاتية.

المبحث الثالث

حكم المعاملات الغررية في الفقه الإسلامي وموقفها من هذه العملات

نجد في الروايات:

نهى النبيّ i عن الغرر(٣١).

أو بقوله a : نهى النبيّ i عن بيع الغرر(٣٢).

والغرر المنهي عنه هو بمعنى المخاطرة بالمال وليس بمعنى الخديعة، وقد سبق ان تم تعريف الغرر في اصطلاح الفقهاء.

أولاً: شروط البيع والاجارة والمعاملات المعوضة في الفقه الاسلامي:

من شروط المعاملات المالية:

العوضان:

١- شروط العوضين:

من شروط العوضين في عقد البيع أن لا يكون غررياً، والغرر الجهالة الموجبة لخطر ضياع المال، إذا كان المبيع أو الثمن ليس معلوماً مقداره أو وزنه، فالغرر هنا بمعنى عدم المعلومية المؤدية للمخاطرة بالمال.

ويشترط الفقهاء في العوضين: " ملكيتهما، والقدرة على تسليمهما الا مع الضم لما يمكن تسليمه، وضبطه بالكيل أو الوزن أو العد أو المساحة -وتكفي المشاهدة فيما ينضبط بها - ومعرفة جنسها وصفاتهما التي تختلف بأختلافها القيمة. ويلزم في المبيع ان يكون عينا وقيل باشتراط مالية العوضين. ومع تخلف الشروط المذكورة يقع البيع باطلا، بيد انه لا يحرم التصرف مع رضا الطرفين به حتى على تقدير البطلان، كما هو المتداول بين عوام الناس[٣٣] " يذهب الشيخ الانصاري في المكاسب: " من شروط العوضين: المالية ، يشترط في كل منهما كونه متمولا، لأن البيع - لغة -: مبادلة مال بمال، وقد احترزوا بهذا الشرط عما لا ينتفع به منفعة مقصودة للعقلاء، محللة في الشرع، لأن الأول ليس بمال عرفا كالخنافس والديدان، فإنه يصح عرفا سلب المصرف لها ونفي الفائدة عنها، والثاني ليس بمال شرعا كالخمر والخنزير[٣٤] ".

ومن شروط الثمن والمثمن في الفقه:

١- أن يكون معلوماً للعاقدين: فلا يجوز بيع المجهول، والعملة المشفرة وان كانت معلومة رقميا وقت الشراء الا انها غير معلومة البقاء بهذه القيمة وما اذا كان سيكون لها قيمة تذكر حين التسليم والاستعمال بسبب التغير الكبير في سوقها الذي يتبع الطلب الذي لا يمكن التنبؤ به، وهي عملة حرة تماما لا يستطيع اي بنك أو مجموعة التدخل في سعرها.

٢- أن يكون مقدوراً على تسليمه: فلا ينعقد بيع معجوز التسليم كالسمك في الماء.

ثانياً: مناقشة حرمة الغرر في البيع والاجارة:.

وأمّا النهي عن الغرر بصورة عامة سواء في الاجارة أو البيع، فيرد على الحديث ، كونه مرسلاً لا يصحّ الاعتماد عليه، وانجباره بعمل الأصحاب غير معلوم. نعم، ذكر الشيخ الانصاري رحمه الله: إنّ اشتهار الخبر بين العامّة والخاصّة يجبر ارساله[٣٥].

ـ أنّ الغرر ليس بمعنى الجهالة، بل هو عبارة عن الخطر والتعرض للمهلكة، وعليه فالظاهر كون النهي نهياً مولوياً مفاده حرمة التعرّض للمهلكة ولا ارتباط له بباب المعاملات، بل هو نظير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، البقرة / ١٩٥"[٣٦].

وأمّا النهي عن بيع الغرر فلا يمكن أن يكون مستنداً في باب الإجارة إلاّ بعد إلغاء الخصوصية، ودعوى كون ذكر البيع إنّما هو لأجل كونه الغالب في باب المعاوضات، وهي غير ثابتة كما لا يخفى، ولكنّها تؤيّد بفهم الأصحاب(٣٧).

حكم بيوع الغرر عند العامة:

هي بيوع باطلة محرمة باتفاق الأئمة الأربعة، بل نقل ابن هبيرة الإجماع على بطلان بيوع الغرر، فهي بيوع مفسوخة لا يترتب عليها آثارها؛ وذلك لقول النبي i : "من عمل عملًا ليس عليه أمرنا، فهو رد"، وهنا نقول أنَ مطلق النهي يقتضي الفساد(٣٨).

فإذا كان في المبيع أو الثمن جهالة فاحشة تفضي إلى المنازعة، فسد البيع عند الحنفية وبطل عند الجمهور(٣٩).

ثانياً: الغرر في بيع العملات الرقمية وتداولها:

هل يصح جعل هذه العملة ثمنا أو مثمنا؟

بعد ان استعرضنا العملات المشفرة وخصائصها، وما تمر به من تقلبات سريعة، هل يصح جعلها ثمنا أو مثمنا، أو ان المعاملة باطلة لكنها غير محرمة، بمعنى ان الطرفين البائع والمشتري يقومان بذلك وان كانت المعاملة باطلة ومتصالحان عليها؟.

انقسم فقهاء الجمهور المعاصرون حول هذه العملة الجديدة إلى رأيين:

الأول: يجيزها، مثل: معالي ا د قطب سانو (الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي)

"يجوز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، ويتعلق بها سائر الأحكام والضوابط المتعلقة بالنقود في الفقه الإسلامي."

الثاني: يحرمها: مثل: معالي الدكتور محمد الخلايلة (وزير الأوقاف الأردني):

"العملات الرقمية المشفرة (التي لا تصدرها الحكومات) وسيلة للمخاطرة والمقامرة باسم العملات وهي ليست عملات والتعامل بها وتداولها محرم شرعا."

وكذلك: الدكتور أحمد الحداد (كبير مفتين دبي):

"التعامل بالعملات الرقمية المشفرة فيه افتيات وتعد على السلطات، وفي عملية تعدينها

غرر كبير لا يغتفر مثله، واعتبارها نقداً لا يتفق مع مقاصد الشرع وعلى مجمع الفقه ألا يتأثر بالاجتهادات غير المنضبطة حتى لا يفقد مكانته بين فقهاء المسلمين وعامتهم [٤٠] "

الموقف الفقهي عند الإمامية من العملة الرقمية:

انقسم الفقهاء إلى رافضين لها ومحرمين التعامل معها، وقسم اجازها والاخر توقف عن اعطاء فتوى بها.

القسم الأول - مثل: سماحة الشيخ فاضل اللنكراني في ايران والوحيد الخراساني وغيرهم: يجب مناقشة مسألة غررية هذه العملة. ففي الفقه يعد الغرر في المعاملة منهي عنه. "نحن نعتقد ان المعاملة بهذه العملة غررية فانت حينما تعطي ١٠ الاف دولار في الانترنيت لا تأخذ في مقابلها شيء، بمعنى ان هذا المال ليس في قباله اي عوض سوى العوض الخيالي، فلا يوجد شيء الا ان بعض الناس قد اعتبروا ان هذه العملة عوضا، الا اننا في الحقيقة لو حللنا الامر ليس هناك عوضاً".

والامر الاخر الذي يجب مناقشته: " يجب ان يدخل العوض في ملكية احد ويخرج المعوض من ملكية الاخر وهذا الامر اجماعي وهو امر عقلائي فيجب ان تشتمل المعاملة على عوض ومعوض ولكن بالنسبة إلى المعاوضة على عملة بيتكوين لا يوجد عوض".

كذلك الاشكال الاخر ان هذه المعاملة من مصاديق اكل المال بالباطل، واكل المال بالباطل يعني ان الانسان يعطي نقودا في مقابل لا شيء، فهو من قبيل القمار الذي هو اكل للمال بالباطل، كذلك انه لا يوجد قيمة مقابل هذه العملة من الذهب أو السلاح أو غيره. وهذه أحدى عيوب العملة المشفرة، و هو أنه لا يمكن ارجاعها إلى مالكها الأصلي، وليس هناك من يضمنها، وذلك لأنها غير مدعومة بما يوازيها من الذهب أو الفضة أو المعادن الثمينة[٤١].

بينما السيد السيستاني (حفظه الله) لا يعطي رأيا بها. حين تم استفتاء مكتبه، وكذلك الفقيه مكارم الشيرازي واخرون[٤٢]. وهو يمثل القسم الثاني من الفقهاء.

أما القسم الثالث: فقد اجازها مثل الفقيه الروحاني، ومحمد سعيد الحكيم، واسحاق الفياض أجاب على استفتاء حول هذه العملات: "يجوزُ إذا كانت لها قيمة ولم يصدق على

التعاملاتِ بها إضاعة للمال يتعاملُ بها معاملات ربوية"[٤٣].

ويجب فهم" التصوّرِ العامِّ في كيفيّةِ التعاملِ مع المسائلِ الجديدة التي لا نصَّ فيها، يعتمدُ الفقيهُ على القواعدِ العامّة أو على الأصولِ العمليّة، "فإذا كانَت المسألةُ المُستحدثةُ تحتوي على مفسدةٍ قطعيّة أو كانَت تتصادمُ معَ ما هوَ معلومٌ منَ الدينِ بالضرورةِ أفتى الفقيهُ بحُرمتِها، أمّا إذا كانَت المسألةُ غامضةً بحيثُ لم يُعلم صلاحُها من فسادِها أو كانَ صلاحُها وفسادُها مُحتملاً دونَ مرتبةِ القطعِ واليقينِ حينَها يعتمدُ الفقيهُ على الأصولِ العمليّة، فإمّا أن يعملَ بأصلِ الاحتياطِ فيُفتي بوجوبِ اجتنابِها إذا كانَت المفسدةُ راجحةً أو كانَ يخشى من وقوعِها، وإمّا أن يعملَ بأصلِ الإباحةِ فيُفتي بالجوازِ إذا كانَت المصلحةُ فيها راجحةً، والعملاتُ الرقميّة كما هوَ معلومٌ منَ المسائلِ التي ما زالَ يكتنفُها الغموضُ، ولذا نجدُ بعضَ الفقهاءِ وقّفَ ولم يُفتِ فيها، والبعضُ الآخرُ أفتى اعتماداً على الأصولِ العمليّة. فبحسبِ الفتاوى التي نقلَها موقعُ الاجتهادِ على موقعِه في الانترنت، نجدُ بعضَ الفقهاءِ أشاروا للغموضِ الذي مازالَ يكتنفُ المسألة"[٤٤]".

ثالثاً - العملة المشفرة وحالة الضرورة:

ربما يمكن القول ان العملة المشفرة كالبتكوين وأخواتها يمكنها ان تستخدم كعملة للتبادل التجاري مع الدول التي تعتمدها في حالة الضرورة، والحاجة اليها ضمن ظروف استثنائية، مثل حالات الحصار الظالم الذي يفرض من القوى المستبدة على الدول المستضعفة، للخروج من حالة الضيق الاقتصادي الشديد، فهنا تنطبق عليها القاعدة الفقهية: الضرورات تبيح المحظورات وقواعد فقهية اخرى، مثل قاعدة نفي السبيل، والحفاظ على بيضة الإسلام وقوته وعزته، واعداد القوة بكل السبل لمواجهة العدو.

الاستنتاجات والتوصيات والخاتمة:

يمكن القول ان معرفة العملة المشفرة تحتاج إلى زمن اطول لمتابعة سيرورتها في السوق العالمية، ونراقب تقلباتها وامكانية ان تكون عملة قابلة للتداول الواسع وليس المحدود. وفي هذا الوقت نحتاج إلى دراسات اقتصادية ومالية و فقهية متعددة تزيل بعض الغموض الذي يدور مدارها وحولها، كما يفعل العالم الغربي والشرقي ذلك فهناك دراسات عديدة حولها تصدر تباعا وبشكل متعاظم، وربما يدخل هذا الامر في باب الواجب

الكفائي على المتخصصين بهذا النوع من المجالات لبيان اخر التحركات المالية المشفرة وانتشارها لئلا نقع ضحية الجهل بها وقد يسبقنا الاخرون في الربح منها بينما يظل العالم الإسلامي بعيدا عنها وهذا به مفسدة واضحة لهم يجعلهم في دائرة الفقر الدائم، فالقضية لا تتعلق بطريقة ما للتداول بل طريقة لكسب المال والتداول الحر، والخلاص من تسلط البنوك الرأسمالية وصندوق النقد الدولي وما شاكله من اقتصادات قائمة على الرأسمالية والربا. لذا البحث يوصي بمتابعة هذا الملف المالي المهم عبر بحوث مختلفة كلا في مجاله وتخصصه.

هوامش البحث

(١) ويكيبديا، https://ar.m.wikipedia.org/

(٢) ظ: ويكيبيديا، https://ar.m.wikipedia.org

(٣) ظ: موقع رؤية الاماراتي، www.alroeya.com/ampArticle/2256735

(٤) ظ:موقع رؤية الإماراتي، م س، ماهي العملات الرقمية، ديسمبر / ٢٠٢١. https://www.alroeya.com/ampArticle/2256735

(٥) اقرأ المزيد عن ما هي العملات الرقمية أو العملات المشفرة ؟ - رابط الدرس:https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303

(٦) كنيث روجوف❖، تبني بنك الاحتياطي الفيدرالي للدولار الرقمي بحذر، اضواء للدراسات والبحوث، https://adhwaa.net

❖ كينيث روجوف، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي سابقا، وأستاذ الاقتصاد والسياسة العامة في جامعة هارفارد حاليا، من مؤلفاته: هذا الوقت مختلف: ثمانية قرون من الحماقة المالية، وكتاب: لعنة النقدية

(6) https://www.project-syndicate.org.

(٧) ظ: عموص، سيف الدين: معيار البتكوين، تر: احمد محمد حمدان، طبع في نيوجرسي، امريكا، ط٢، ٢٠٢١، ص١٩٥-٢٠٠.

(٨) م ن.

(٩) كينيث روجوف، كامبرديج، م س.

(١٠) المصباح المنير، ٢/ ٤٤٥.

(١١) الجرجاني: التعريفات، مط الحلبي، القاهرة، ص ١٤١.

(١٢) الصحاح - الجوهري - ج ٢ - الصفحة ٧٦٨. الصحاح / ١/ ٦٢٢.

(١٣) محمد حسن النجفي، جواهر الكلام، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط١١، ١٤٨٥ هـ.ش، ج٢٢، ص٤٤٠-٤٤٥

(١٤) الانصاري، الشيخ مرتضى، كتاب المكاسب، ج ٤، ص ١٧٨.

(١٥) https://jordan-lawyer.com/2020/09/20 /الغرر/#

(١٦) الفروق: ٣ ص ٢٦٥.

(١٧) المهذب: ١ ص ٢٦٢.

(١٨) نهاية السول شرح منهاج الأصول: ٢ ص ٨٩.

(١٩) أعلام الموقعين: ٢ ص ٩، الفتاوى لابن تيمية: ٣ ص ٢٧٥، والقواعد النورانية، ص١٦١.

(٢٠) المحلى: ٣٩٦/ ٨.

(٢١) ظ: نظرات في أصول البيوع الممنوعة: ص ١٢٠-١٢١.

(٢٢) المدخل الفقهي العام له: ١ ص ٩٧، عقد البيع له أيضاً، حاشية ص ٢٠." الزحيلي، وهبة، الفقه الاسلامي وادلته، ج ٥، **ص٣٤١**

(٢٣) اقرأ المزيد عن ما هي العملات الرقمية أو العملات المشفرة ؟ - رابط الدرس:https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303

(٢٤) اقرأ المزيد عن ما هي العملات الرقمية أو العملات المشفرة ؟ - رابط الدرس:https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303

(٢٥) م ن، اقرأ المزيد عن ما هي العملات الرقمية أو العملات المشفرة ؟ - رابط الدرس:https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303

(٢٦) ظ: https://www.alwatantod((٢٦))/ay.net

(٢٧) https://www.skynewsarabia.com/business/1507621-حرب-صامتة-بنوك-أوكرانيا-وروسيا-والسلاح-أشهر-عملة)

(٢٨) ظ: https://old.iranintl.com/ar//٪

(٢٩) موقع الجزيرة الأخبارية، https://www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2022/9/4/

(٣٠) ظ: https://www.borsaforex.com/

(٣١) ذكره الشيخ في الخلاف: ٣ / ٣١٩، مسألة ١٣، والعلاّمة في مختلف الشيعة: ٥ / ٢٦٧ مسألة ٢٣٥، ولكن لم توجد في كتب حديث الخاصّة والعامّة، وإنّما الموجود النهي عن بيع الغرر.(٧) عيون أخبار الرضا

(عليه السلام): ٢ / ٤٥ ح١٦٨، دعائم الإسلام: ٢ / ٢١ ح٣٤، وسائل الشيعة: ٤٤٨/١٧، كتاب التجارة، أبواب آداب التجارة ب٤٠ ح٣، عوالي اللئالي: ٢ / ٢٤٨ ح١٧.وانظر صحيح مسلم: ٣ / ٩٣٢ ح١٥١٣، وسنن ابن ماجة: ٣ / ٣٦ ح٢١٩٥، وسنن أبي داود: ٣ / ٤٣٥ ح٣٣٧٦، والسنن الكبرى للبيهقي: ٨ / ٩٣ ح١٠٥٥٤، والموطأ: ٤٣٠ ب٣٤ ح١٣٧٠.

(٣٢) المصدر نفسه

(٣٣) الايرواني، محمد باقر، دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي، ج٢، ص ٣٧-٣٨.

(٣٤) الانصاري، مرتضى (الشيخ)، المكاسب، ج ٤، ص ٩. اعداد لجنة تحقيق تراثنا الشيخ الأعظم.

(٣٥) كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري: ٤ / ١٧٦

(٣٦) ظ: تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، الإجارة، ص ٢٣

(٣٧) م ن، ٢٣

(٣٨) شبكة الالوكة / www.alukah.net

(٣٩) ظ: الكاساني، بدائع الصنائع، ج٥، ص١٥٧.

(٤٠)https://rattibha.com/thread/1457684657944809481?l

(٤١)https://fazellankarani.com/arabic/news/22358 /، ظ كذلك: http://ijtihadnet.net/العملات-الافتراضية-المعاصرة-الدكتور/صالح يوسف صالح محمود.

(٤٢) (http://ijtihadnet.net/) موقع الاجتهاد على النت، مقالة:التداول الإلكتروني للعملات الرقمية من منظور إسلامي / نايلي إلهام - لموشي زهية.

٤٣-٤٤ مركز الرصد العقائدي، مقالة: البيتكوين العملات الرقمية ماهو موقف العلماء الشيعة منها: https://alrasd.net/arabic/islamicheritagee/3468

قائمة المصادر والمراجع

اولا: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر والمراجع الاخرى

١. الاحسائي، ابن ابي جمهور: عوالي اللئاليء، تح: شهاب الدين المرعشي النجفي،ط: قم، ط١، ١٩٨٣: ٢ / ٢٤٨ ح١٧.

٢. الاسنوي عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، نهاية السول شرح منهاج الأصول، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠.

٣. امام، عبد السميع احمد، نظرات في أصول البيوع الممنوعة في السريعة الاسلامية، ن: مجلة الوعي الاسلامي، الكويت، ٢٠١٢.

٤. الانصاري، مرتضى (الشيخ)، المكاسب، اعداد لجنة تحقيق تراثنا الشيخ الأعظم.، الاصدار ٢٨، قم،١٤٢٢هـ ش.

٥. الايرواني، محمد باقر، دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي، مؤسسة الفقه للطباعة والنشر، ط٢، قم، ١٤٢٠هـق، ج٢.

٦. البيهقي، احمد بن الحسين: السنن الكبرى: تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ط٣، بيروت، ٢٠٠٣.ج٥/ح١٠٦١٠.

٧. ابن تيمية، القواعد النورانية(فتاوى ابن تيمية) ، تح: احمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢ه.

٨. الجرجاني: التعريفات، مط الحلبي، القاهرة.

٩. ابن جوزية، ابن القيم، اعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: محمد اجمل الاصلاحي وعمر بن سعد، دار عالم الفوائد، السعودية، ط١، ١٤٣٧ هـ

١٠. الجوهري، الصحاح - ج ٢ - الصفحة ٧٦٨. الصحاح / ١/ ٦٢٢.

١١. الحر العاملي، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط٢، قم، ١٤١٤: ٤٤٨/١٧، كتاب التجارة، أبواب آداب التجارة ب٤٠ ح٣.

١٢. ابن حزم، الاندلسي علي بن احمد، المحلى، دار الفكر، بيروت: ٣٩٦/ ٨.

١٣. الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر(العلامة)، مختلف الشيعة، مؤسسة النشر الاسلامي، ط٣، قم، ١٤٣٥ هـ ق.

١٤. ابو حنيفة، النعمان بن محمد (القاضي) التميمي المغربي، دعائم الإسلام في مسائل الحلال والحرام، تح: آصف علي اصغر فيضي، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ، ج٢.

١٥. داود، سنن ابي داوود: ٣ / ٤٣٥ ح٣٣٧٦.

١٦. الزحيلي، وهبة، الفقه الاسلامي وادلته، دار الفكر، ط٢،، دمشق،١٩٨٥.

١٧. الصدوق، ابو جعفر: عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، منشورات الشريف الرضي،: ٢ / ٤٥ ح١٦٨.

١٨. الطوسي، ابو جعفر، الشيخ، الخلاف:، تح: علي مهدي نجف و جواد الشهرستاني، الطبعة الجديدة، قم، ١٤١١، ج٣.

١٩. عموص، سيف الدين: معيار البتكوين، تر: احمد محمد حمدان، طبع في نيوجرسي، امريكا، ط٢، ٢٠٢١.

٢٠. الفيومي، احمد بن محمد، المصباح المنير، ٢/ ٤٤٥.

٢١. الكاساني، ابو بكر علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المكتبة الحبيبية كانسي رود غيبي جوك كوئتة، ط١، باكستان،١٩٨٩م ، ج٥

٢٢. اللقرافي، شهاب الدين احمد بن ادريس المالكي، الفروق، عالم الكتب، دط، د ت.

٢٣. اللنكراني، محمد فاضل: الشريعة في شرح تحرير الوسيلة الاجارة، مركز الائمة الأطهار،ط٢، قم،١٤٢٢هـ ق.

٢٤. ابن ماجة، السنن: ٣ / ٣٦ ح٢١٩٥

٢٥. مالك، بن انس، الموطأ ٤٣٠ ب٣٤ ح١٣٧٠.

٢٦. محمد حسن النجفي، جواهر الكلام، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط١١، ١٤٨٥ هـ.ش، ج٢٢.

٢٧. مسلم، الصحيح: ٣ / ٩٣٢ ح١٥١٣.

٢٨. النملة، عبد الكريم: المهذب في اصول الفقه: دار الرشد، الرياض.

المواقع الالكترونية:

1. https://www.borsaforex.com/
2. https://ar.m.wikipedia.org/
3. http://ijtihadnet.net/.
4. .https://www.alroeya.com/ampArticle/2256735
5. :https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303
6. https://fazellankarani.com/arabic/news/22358/
٧. http://ijtihadnet.net/العملات-الافتراضية-المعاصرة-الدكتور/صالح
8. https://rattibha.com/thread/1457684657944809481?l
9. https://alrasd.net/arabic/islamicheritagee/3468
10. www.alukah.net
11. https://adhwaa.net

12. https://www.project-syndicate.org

١٣. موقع رؤية الاماراتي

14. https://jordan-lawyer.com/2020/09/20/الغرر/#/

15. https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303

16. https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303

17. https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303

18. https://www.alwatantod

19. https://www.skynewsarabia.com/business/1507621-

20. https://old.iranintl.com/ar//

21. https://www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2022/9/4